

ورقة موقف حول التعديلات على قانون الانتخابات المحلية



منتدى

النوع الاجتماعي
والحكم المحلي- فلسطين

منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي

©2020

توقف منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي أمام واقع وتجربة النساء في عضوية المجالس المحلية والمشاركة في قضايا الحكم المحلي، بعد مرور ستة عشر عاماً على أول انتخابات محلية جرت في فلسطين في عام 2004، نُظِم بعدها عمليتان انتخابيتان في عام 2012 و2017 اقتصرتا على الهيئات المحلية في الضفة الغربية. وقد لاحظ المنتدى أن التطور الذي وقع على مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية كمرشحة وناخبة، قد توقف عن النماء والتطور باستمرار مراوحة نسبة المشاركة النسائية حول نسبة 21% في أحسن الحالات من العضوية الاجمالية، مع ملاحظة أن الفضل في الارتفاع الطفيف للنسبة يعود إلى الدوائر التي يبلغ عدد أعضائها تسعة، كما لاحظ المنتدى ضيق الحيز المتاح لمشاركة المرأة في فضاء الحكم المحلي.

كما لاحظ المنتدى تراجعاً على صعيد تبوأ عضوات المجالس لمواقع رئاسة الهيئات المحلية أو اللجان الرئيسية في الهيئة بما فيها موقع النائب، مما حدا بالمنتدى إلى اتخاذ قراره بالتوجه إلى رفع الصوت والمطالبة بالاصلاح القانوني ووضع أصحاب القرار الرسمي بصورة الواقع وصياغة ورقة موقف يضع فيها يده على العقبات والمصاعب التي تحول دون تطوير وضعية المرأة في الحكم المحلي، من موقع متابعته ومراقبته الحثيثة للتجربة برمتها والمبنية على المعطيات والأرقام وكذلك على تجارب العضوات وشهادتهن وتحليلها، وصولاً إلى اقتراح جملة من الحلول التي يمكن ان يساهم تطبيقها بالنهوض بواقع المشاركة الموضوعية للمرأة، التي يمكن تلخيصها بالمشكلات التالية:

أولاً: استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتضيقاته على كافة نواحي حياة المجتمع الفلسطيني ويضاف اليه الانقسام السياسي الذي لعب دوراً رئيسياً في تعزيز الفصل السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة وساهم في عدم انتظام اجراء الانتخابات في مواعيدها الدورية وفق قانون الانتخابات المحلية وخاصة في قطاع غزة، التي وصل تغييب الانتخابات عن بعض الدوائر فيها مدة اربع وأربعين عاماً مثل بلديتي غزة وخان يونس.

كما ساهم الانقسام المتواصل منذ ثلاثة عشر عاماً إلى التبعاد البرنامجي وتباين أولويات العمل بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية، حيث تواصل المرأة في محافظات الضفة نضالها لتعديل القانون ورفع الكوتا النسائية بينما تواصل المرأة في محافظات القطاع المطالبة إلى التوجه نحو إجراء الانتخابات المحلية في خمس وعشرين دائرة متشكلة بالتعيين لمعالجة الحالة المتردية فيها بسبب تدمير البنية التحتية إثر الحروب المتوالية عليها.

ثانياً: الكوتا: لاحظ المنتدى أن التعديل الأخير على الكوتا قد تم في عام 2007، دون أن يخدم التعديل رفع نسبة مشاركة المرأة عن سابقتها في عام 2004/2005. كما سجل المنتدى على السلطة التنفيذية التباطؤ والتردد في تطبيق قرار المجلسين الوطني والمركزي المتعلق بتعزيز المساواة و رفع الكوتا بنسبة 30% بالحد الأدنى في جميع بُنى وهيئات الدولة الفلسطينية.

ثالثاً: توقف المنتدى عند تراجع البيئة الاجتماعية واستمرار عدم تقبلها لمشاركة المرأة في الفضاء العام، وتزامن ذلك مع تتردد السلطة في تطوير ووضع السياسات الكفيلة بتوسيع فرص مشاركة النساء في قضايا الحكم المحلي وبالتالي تغيير الثقافة النمطية السائدة المعيقة للتنمية ودمقرطة المجتمع وتقوية مؤسساته العصرية بما فيها السياسات الكابحة للفكر العشائري التقليدي وللقوى الاقصائية المناهضة لحقوق المرأة ومشاركتها في العمل التنموي العام.

رابعاً: عدم التزام الأحزاب والتنظيمات السياسية بتطبيق ميثاق الشرف:

لاحظ المنتدى أن ميثاق الشرف الموقع من قبل أحزاب منظمة التحرير الفلسطينية والمتعلق بتضمين قوائمهم الانتخابية لمرشحات بواقع 30% من حجمها، ومراعاة ترتيب القائمة بتبوء المرشحات المواقع المتقدمة في الترتيب، لم يجد نفعاً بسبب التعاطي الشكلاني مع الميثاق دون ربط الترتيب بتحقيق النتائج من جهة، وبسبب عدم إشراك المرشحات في مفاوضات تشكيل القوائم والترتيب والنظرة النمطية لاستحقاق الكوتا ضمن مفهوم استكمال القائمة والشرط القانوني.

وبناءً على ما سبق، ومن أجل تعزيز مشاركة النساء في الحكم المحلي كمرشحة وناخبة ومواطنة فإن منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي يطالب بالعمل على انجاز التدخلات التالية:

أولاً: يؤكد المنتدى تمسكه بالمطالبة بإجراء الانتخابات في موعدها وفي كافة المحافظات وبناء على النظام النسبي الكامل والقائمة المغلقة، الذي يتناسب مع الحالة الفلسطينية أكثر من غيره من الانظمة ومراعاته للعدالة والتعددية وحقوق الاقلية في الوصول بأحجامها الى عضوية الهيئات المحلية بما يقوي المجالس وتعبيرها عن المكونات السياسية والاجتماعية.

ثانياً: يطالب المنتدى بتعديل نسبة الكوتا النسائية في قانون الانتخابات وزيادتها إلى 30% من حجم الهيئة المحلية عملاً بقرار المجلسين الوطني والمركزي على أن يتم ضمانها بالنتائج وذلك بإدراج امرأة من بين كل ثلاثة مرشحين وفقاً لما يلي:

- أ - عضويتين في المجالس التي يبلغ تعدادها سبع أعضاء
ب- ثلاث عضوات في الهيئات التي يبلغ عددها تسعة أعضاء
ج- ثلاث عضوات في المجالس التي تعدادها 11 عضواً وعضوة
د- أربع عضوات في المجالس التي بلغ تعدادها 13 عضواً وعضوة
هـ- خمسة عضوات في المجالس التي يبلغ عدد أعضائها 15 عضواً وعضوة.

ثالثاً: دعم المطلب الشبابي والنسوي بخفض سن الترشيح الى 21 سنة لتوسيع فرص المشاركة لدى الشباب والشابات في المجتمع الفلسطيني في الانتخابات كمرشحين.

رابعاً: تخفيض عدد الحد الأدنى للقائمة من النصف +1 ليصبح 3 أعضاء على أن يتم إدراج عضوة من بينهم، وتخفيض نسبة الحسم الى 5% من عدد المقترعين.

خامساً: التمسك بموعد اجراء الانتخابات بصدور مرسوم من مجلس الوزراء لتنظيمها في عام 2021 على أن تكون شاملة لجميع المناطق في الضفة وغزة والقدس، وأن تخضع جميع الهيئات للانتخاب بما فيها الدوائر التي تقدم قائمة واحدة وذلك من أجل تشريع القوائم التي تتجح بالتزكية وتفعيل المشاركة المجتمعية.

سادساً: تضمين القانون الانتخابي لشرط وضع صورة للمرشحين والمرشحات في الدعاية الانتخابية.

سابعاً: أن يتضمن القانون نصاً يُشير وبوضوح إلى تبوء المرأة منصب نائب المجلس المحلي في حال تبوء العضو منصب الرئيس وبالعكس.

ثامناً: إزالة كافة الموانع والمعوقات والتعديلات التي تحد من قيام عضوات المجالس من المشاركة بفعالية في نشاطات المجلس ومن ادائهن لدورهن القيادي كعضوات مجلس.

تاسعاً: تشجيع وإلزام المجالس المحلية من تكوين وخلق بيئة مشجعة وداعمة لمشاركة المرأة في فعاليات ونشاطات الحكم المحلي

تتوخى ورقة الموقف هذه تعزيز المشاركة المجتمعية في الحكم المحلي وإدماج نصف المجتمع المرتبط مصلحياً في المجالس وممارسة المرأة لدورها التنموي وتجسيد قدراتها القيادية، الفنية والتقنية والإدارية في تطوير عمل الهيئات المحلية بما يخدم المجتمع الفلسطيني ككل.